الوظائف الدينية للأحناف في مصر في العصر المملوكي

(648- 923هـ / 1250- 1517م)

محمد محمد مغاوري محمد*

إشراف

أ.د.آمال محمد حسن**

د.صفى على محمد***

د.شيرين شلبى العشماوي****

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى رصد الوظائف الدينية التي تولاها الأحناف في مصر في عصر سلاطين المماليك، وهو ما يبرز المكانة التي وصلوا إليها، ويكشف عن الدور الذي لعبوه في مصر خلال العصر المملوكي، كما يعكس صورة النشاط المذهبي في ذلك العصر.

تناول البحث وظائف الأحناف الدينية في الدولة المملوكية بمصر والتى كان أهمها القضاء، حيث سيطر القضاة الأحناف على كثير من مفاصل الدولة المملوكية، وقد تنوعت طرق اختيار قاضي قضاتهم، فتمت عن طريق العلاقات الودية مع السلاطين أحيانًا، وبرغبة الأحناف حينا، وعن طريق البذل والبرطلة أحيانا أخرى.

ولم تقتصر تلك الوظائف على القضاء بل شملت الحسبة، كما باشر بعضهم نظارة بعض الأعمال في الدولة كالجوالي والأحباس والكسوة.

* أخصائي شئون باحثية وتعليم طلاب - mohamedmaghawry567@gmail.com
** أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد – كلية البنات – جامعة عين شمس
*** مدرس التاريخ الإسلامي – كلية البنات – جامعة عين شمس
**** مدرس التاريخ الإسلامي- كلية البنات – جامعة عين شمس

الكلمات المفتاحية : الأحناف – وظائف – عصر مملوكي

مقدمة:

يعد العصر المملوكي (648- 923هـ/1250- 1517م) من أهم العصور التي شهدت نشاطا متزايدا لأصحاب المذاهب الفقهية المختلفة ومن بينها المذهب الحنفي الذي انتشر في مصر انتشارًا واسعًا في عصر سلاطين المماليك، فتمذهب به السلاطين والأمراء والعامة، ووصل الأحناف، أمراء وقضاة وفقهاء، إلى مكانة مرموقة في الدولة المملوكية، وحظوا برعاية السلاطين والأمراء المماليك، ونتيجة لتلك المكانة تولوا العديد من الوظائف الدينية المهمة في الدولة، كالقضاء، والحسبة، وقضاء العسكر، ونظارة بعض الدواوين، وغير ذلك من الوظائف.

يهدف هذا البحث إلى رصد الوظائف الدينية التي تولاها الأحناف في مصر في عصر سلاطين المماليك، لما لذلك من أثر في إبراز المكانة التي وصل إليها الأحناف، والدور الذي لعبوه في مصر خلال عصر المماليك، وأن يعكس صورة النشاط المذهبي في ذلك العصر.

أما عن **منهج الدراسة** فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على استقراء النصوص وتحليل مضمونها للوصول إلى الحقائق التاريخية والتعرف على الوظائف الدينية التي تولاها الأحناف بمصر خلال العصر المملوكي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح كيف تولوها ورصد الظروف والحوادث التي مكنتهم من احتلال تلك المكانة في مصر.

استلزم إعداد هذا البحث الرجوع إلى عدد من **الدراسات السابقة** وإن كانت قد اقتصرت على دراسة للقضاة والفقهاء بشكل عام دون تحديد مذهب فقهي معين.

اعتمد الباحث على دراسة خالد الحريري: "قاضي القضاة ودوره في دولة المماليك البحرية" مما سهل عقد المقارنات بين القضاة الأحناف وبين غيرهم من القضاة، والدراسة التى قدمها الاستاذ الدكتور حسن البطاوي: "أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك" حيث استعرض من خلالها الأدوار التي قام بها

فقهاء مصر بشكل عام في العصر المملوكي، والدراسة التي قدمتها الأستاذة الدكتورة سهام أبو زيد: "الحسبة في مصر الإسلامية"، والدراسة التي قدمها الدكتور طلعت عكاشة "الفتاوى الدينية في مصر والشام في العصر المملوكي" ومن خلالها أمكن التعرف على أسباب إصدار تلك الفتاوى وما كان يترتب عليها.

وقد جاءت **خطة الدراسة** ، مقسمة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مكانة الأحناف في الدولة المملوكية.

المبحث الثاني: القضاة والمفتون الأحناف

المبحث الثالث: المحتسبون والنظار.

أولا : مكانة الأحناف في الدولة المملوكية

علت مكانة الأحناف في مصر في العصر المملوكي بعد انتشار مذهبهم بين السلاطين والأمراء والأعيان والعامة، حتى أن السلطان بيبرس (ابن تغري بردي، 1992:ص109)، حين رتب للمذاهب في مصر قضاة للقضاء سنة 663هـ/1264م جعل للحنفية قاضيا ورتب له نوابًا(ابن دقماق، 1982 :ص275)، وكان أبو الربيع سليمان (ت677هـ/ 1278م)أول قاض لقضاة الحنفية بالديار المصرية، وبعدها أصبح الأحناف، ممثلين في قاضي قضاتهم، يحضرون مجالس الشورى مع السلطان والخليفة العباسي وغيرهم من قضاة المذاهب الأخرى(عثمان عطا،2008 : ص71)، كما كانت العادة إذا جلس السلطان في دار العدل بالقلعة للنظر في المظالم أن يجلس قضاة المذاهب الأربعة عن يمينه، وكان القاضي الشافعي هو الذي يلي السلطان وإلى جانبه القاضي الحنفي(ابن حجر، 1993 ص438، 440)، بل إن الأمير الحنفي يلبغا الخاصكي حاول أن يُجلس القاضي الحنفي قبل الشافعي، إلا أن ذلك لم يتم، فظل ترتيب جلوس القضاة كما كان إلى أن استقر ترتيب جلوسهم في أواخر العصر المملوكي على أن يجلس السطان بين قضاة المذاهب

الأربعة وعن يمينه القاضـــي الشـــافعي ثم المالكي، وعن يســـاره الحنفي ثم الحنبلي (القلقشـــندي، 1922: ص35).

كان ارتباط قضـــاة الحنفية ببعض الأمراء عاملا مهما في حصـــولهم على كثير من الامتيازات، نموذج ذلك: قاضي قضاة الحنفية سراج الدين الهندي(ت 773هـــ/1371م)(ابن حجر،1988: ص288) الذي احتفظ بعلاقات قوية مع بعض أمراء المماليك ، الذين ساعدوه كثيرًا في الحصول على عدة مزايا، منها: استصدار مرسوم سلطاني بأن يلبس الطرحة في المواكب ويستنيب عنه قضاة في أعمال مصر من شمالها إلى جنوبها، ويفرد له مودع لأموال يتامى الحنفية، كما يفعل قاضي قضاة الشافعية(محمد دهمان، 1990 : ص107) كما تقرر الأمر نفسه مع قاضي قضاة الحنفية جلال الدين جار الله (ت782هـ/ 1380م) بمساعدة أحد الأمراء، حتى شق ذلك على قاضي قضاة الشافعية وسعى في إبطاله

(السيوطي،1967:ص 184).

أولى ســـلاطين المماليك وأمراؤهم رعايتهم واهتمامهم للأحنافَ في مصـــر، وظلت تلك الرعاية ممتدة طوال العصـــر المملوكي، فالســـلطان الظاهر برقوق (فترة حكم أولى 784هـــــ/1382م، وخلع ســـنة 791هـ/1388م)(فترة حكم ثانية 801هـ/1399م) (الشوكاني، 1993:ص162-163) كان معظمًا للشيخ شرف الدين التباني (السخاوي، 1988 : ص 282- 283)، فلم يكن يرد أي طلب له، وبالمثل كان للشيخ نظام الدين أسلم الحنفي(ت 802هـــ/ 1399م) خصوصية عنده (ابن تغري بردي، 1971 : ص236 – 237) كما كان الفقيه الحنفي أحمد بن كندغدي من المقربين عنده حتى صـــار يقيم عنده فترات طويلة، أما الفقيه الحنفي أكمل الدين البابرتي فكان برقوق ينتظره حتى ينتهي من دروســـه ليخرج ويركب معه، وكان برقوق لا يقف لأحد من القضـــاة إلا لـه، وعندما تولى المؤيد شـــيخ قرَّب إليه الفقيه تغري برمش الحنفي(ت852هـــــ/1448م)وأكرمه(الســـخاوي،1988: ص32)، كما بلغ شـــيخ الحنفية محمود الأقصرائي(ت825هـ/1421م) منزلة مرموقة معظمة لدى المؤيد شيخ (السخاوي، 1997: ص528-529).

كما تحيز السلطان الظاهر ططر للمذهب الحنفي (ابن تغري بردي،1988: ص405)، حتى نال مشايخه مكانة معتبرة عنده، ومنهم : الشيخ شمس الدين محمد بن حسن ، الذي كان حظيا عنده طوال فترة حكمه (ابن تغري بردي، 1992: ص233- 234)، وفي إطار الاهتمام بالأحناف وتمييزهم أعطى السلطان الظاهر ططر لأحد الفقهاء الأحناف عشرة آلاف دينار وأوقف له زاوية.

أما السلطان خشقدم(تولى الحكم سنة 865هـ/ 1460م حتى 872هـ/1467م) فكان معظمًا للمؤرخ الحنفي ابن تغري بردي(ت815هـ/1412م)، الذي كان كلامه مقبولا وحوائجه مقضية عند السلطان(ابن تغري بردي، 1992: ص233- 234) ، وكذلك أجلَّ خشقدم الشيخ أمين الأقصرآي(ت880هـ/ 1475م) حتى أنه أرسل إليه يستشيره فيمن يصلُح لقضاء الشافعية(السخاوي، 1992: ص242) كما كان السلطان قايتباي(ولي الحكم سنة 872هـ/1467م حتى سنة 901هـ/1495م) يتودد للآقصرآي ويتواضع له على الرغم من شدة هجومه عليه والتنديد بسياساته(السخاوي،1988: ص242)، وكان القاضي عبد البر بن الشحنة الحنفي(ت 921هـ/1515م) من المقربين للسلطان الغوري(ابن العماد الحنبلي، 1986: ص162،159)؛ حيث كان يقيم بالقلعة ثلاث ليال في الأسبوع، كما صار هو المقرر في أمور الدولة مع السلطان(ابن إياس، 1983: ص470) كذلك أصبح لعلماء الأحناف مكانة عند الأمير محمد بن السلطان جقمق (السخاوى،2005: ص191)، الذي قرَّب غير واحد منهم كقاضي القضاة سعد الدين الديري(867هـ/1462م)، والعلامة محيي الدين الكافيجي(ت879هـ/1474م)، والعلامة قاسم الحنفي(ت 879هـ/1474م)، والأخيران كانا يلازمانه في غالب الأوقات ليلًا ونهارًا(ابن تغري بردي، 1992: ص236) وبالمثل كانت للفقيه الحنفي تغري برمش التركماني منزلة عند كثيرٍ من الأمراء وله محبةٌ وتعظيمٌ(ابن تغري بردي، 1988 : ص56 – 57).

أهلت المكانة التي وصل إليها الأحناف في الدولة المملوكية أمراءهم وقضاتهم وفقهاءهم أن يتولوا كثيرًا من وظائف الدولة، فكان لبعضهم وظائف عسكرية، كما عُين منهم قضاة ومفتون ومحتسبون ونظار وولاة لبيت المال، فضلا عمن تولى منهم بعض الوظائف الديوانية.

ثانيا : القضاة والمفتون الأحناف:

ظل المماليك في مصر يسيرون على النهج الذي بدأه السلطان بيبرس في تعيين قاض لقضاة الحنفية (ابن دقماق، 1982: ص275)، وتعيين نواب له لمعاونته في الأحكام الشرعية(د. حسن البطاوي، 2007: ص63) وأُسندت للأحناف في العصر المملوكي ولاية الفصل في قضايا الجند من قتل وسرقة وعصيان للأوامر وتدبير للثورات الداخلية، وقد تولوها مع قضاة الشافعية والمالكية، وعُرف كل واحد من هؤلاء القضاة الثلاثة بـ"قاضي العسكر"(محمد البقلي، 1983: ص265) كما عيَّن سلاطين المماليك مفتين من الأحناف(ابن كنان، 1991: ص143).

بلغ عدد **قضاة القضاة الأحناف** في مصر خلال عصر سلاطين المماليك أربعين قاضيًا في إحدى وخمسين ولاية، إذ تكررت ولاية تسعة قضاة لهذه الوظيفة أكثر من مرة كبدر الدين العيني(ت855هـ/1451م)، الذي تكررت ولايته لقضاء الأحناف، إذ تولاه سنة 829هـ/ 1425م(ابن حجر، 1988: ص432) وعزل سنة 833هـ/ 1429م، ثم تولاه سنة 835هـ/1431م وعزل عنه سنة 842هـ/1438م(ابن تغري بردي، 1992: ص286،288)، وقد زاد متوسط فترة ولاية القاضي منهم للوظيفة عن خمسة أعوام، وبالنظر إلى نهاية ولايات القضاة، نجد أن عدد القضاة الذين انتهت ولايتهم للوظيفة بالعزل تساوى مع عدد القضاة الذين انتهت ولايتهم للوظيفة بالوفاة، بالإضافة إلى أن كثرة العزل للقضاة الحنفية لم تحدث إلا في فترات الفتن الداخلية بين أمراء المماليك، وهو ما يعني أن وضع قضاة القضاة الأحناف كان أكثر استقرارًا إذا قورن بقضاة القضاة الشافعية(د. حسن البطاوي، 2007: ص49،57).

تعددت الطرق التي اختير بها قاضي قضاة الحنفية في العصر المملوكي، فقد كان يختاره السلطان أو أحد الأمراء من ذوي السلطة والنفوذ، وكان المختار غالبا على علاقة بالسلطان أو أحد الأمراء؛ فقد ولي القاضي حسام الدين الرازي (ت699هـ/1299م) قضاء الحنفية بعد تولي السلطان حسام الدين لاجين الحكم سنة 696هـ/1297م، وكان صديقًا للسلطان، كما ولي شمس الدين الطرابلسي(ت799هـ/1396م) قضاء

قضاة الحنفية سنة 786هـ/ 1384م لصداقته مع كاتب السر أوحد الدين(786هـ/ 1384م) ، رغم وجود من هو أعلم منه من علماء الحنفية(ابن الصيرفي، 1971: ص95). وأصبح ناصر الدين ابن العديم (ت819هـ/ 1416م) قاضي قضاة الحنفية سنة 811هـ/ 1408م بوساطة الأمير تغري بردي الأتابكي(ت 815هـ/ 1412م) لأنه كان متزوجًا من إحدى بناته(ابن تغري بردي، 1988: ص124)، وشاور بعض السلاطين أحيانًا قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى في اختيار من يصلح لتلك الوظيفة من الأحناف(د. حسن البطاوي، 2007 : ص49)؛ ففي رجب من سنة 782هـ/ 1380م استدعى الأمير الكبير برقوق قضاة القضاة الشافعية والمالكية والحنبلية، وشاورهم فيمن يصلح لوظيفة قاضي قضاة الحنفية، فأشار برهان الدين بن جماعة الشافعي بولاية صدر الدين الدمشقي(ت 786هـ/1384م) ، فأرسلوا إلى دمشق لإحضاره(المقريزي، 1997: ص93).

كما لعبت الوراثة دورًا مهمًا في اختيار قاضي قضاة الحنفية في العصر المملوكي، فعندما أشرف كمال الدين ابن العديم قاضي قضاة الحنفية على الموت، أوصى ابنه ناصر الدين ألا يترك وظيفة قاضي القضاة، فلم يدع ابنه وسيلة إلا اتخذها للوصول إلى المنصب(ابن الصيرفي، 1971: ص374)، ومن الأسر التي توارثت تلك الوظيفة أسرة علاء الدين التركماني(ت750هـ/1349م) التي وليت وظيفة قاضي قضاة الحنفية من سنة 748هـ/1347م حتى وفاة صدر الدين التركماني (ت776هـ/1375م) باستثناءات قليلة(د.حسن البطاوي، 2007: ص48)، كما اشتهرت أيضًا أسرة ابن الديري، وأسرة ابن الشحنة بتولي قضاء الحنفية في مصر (د.حسن البطاوي، 2007: ص58).

تدخل مشايخ الأحناف أحيانًا لفرض من يرون فيه كفاءة علمية لشغل منصب قاضي قضاتهم؛ فقد اجتمع رأي كثير من فقهاء الحنفية سنة 750هـ/ 1349م على أن يكون قاضيهم هو جمال الدين عبد الله (ت769هـ/1368م) ابن قاضي القضاة علاء الدين التركماني بعد وفاة والده وخلو المنصب، وطلبوا ذلك من الأمير شيخون العمري(758هـ/1356م) وغيره؛ فأجيبوا إلى ذلك، واستقر جمال الدين في القضاء وعمره دون الثلاثين(المقريزي، 1997: ص101)، كما فرضت الشهرة العلمية لبعض الأحناف، وما عرف عنهم من

النزاهة والعفة، أحيانًا، اختيار أصحابها لمنصب قاضي القضاة؛ فقد كان لشهرة جمال الدين الملطي(ت 803هـ/1400م) وعلمه أثر في اختياره حتى خرج البريد بطلبه من الشام سنة 800هـ/ 1397م لولاية قضاء الحنفية في مصر بعد أن ظل المنصب شاغرًا مائة وأحد عشر يومًا، فحضر إلى القاهرة، وظل في المنصب حتى وفاته (ابن تغري بردي، 1992: ص123).

كان للبذل والبرطلة أيضا دور في حصول بعض الأحناف على منصب قاضي القضاة؛ فحسام الدين بن الشحنة تولى قضاء الحنفية مقابل ثلاثة آلاف دينار(ابن إياس، 1983: ص477)، أما ناصر الدين بن العديم فلجأ إلى حيل عديدة منها الرشوة، فكانت ولايته "**إحدى الدواهي والمصائب العظام**"(المقريزي،1997: ص210)، وهو ما ألحق الضرر بالمذهب الحنفي وسمعته(ابن الصيرفي، 1971: ص374)، وبالمثل أساء بعض قضاة القضاة الأحناف السيرة ، فحسام الدين الغوري الذي استقر في قضاء الحنفية سنة 738هـ/ 1338م، ساءت سيرته، واشتهر بالبذاءة، وكان قليل المعرفة، يُعاقب بالضرب الشديد، ويبالغ في ذلك(ابن حجر، 1993: ص41-42)، والأنكى من ذلك أنه ضُبط وهو يتناول الحشيش(المقريزي، 1997: ص353-354). كذلك لم يكن جمال الدين الملطي محمود السيرة؛ فقد قرب الفساق، وكان يفتي بأكل الحشيش، ووجوه من الحيل في أكل الربا، ويمنع الناس من النظر في صحيح البخاري، وقد هجاه القاضي محب الدين ابن الشحنة (ت890هـ/1485م) فكشف عن سوء سيرته (السخاوي، 1966: ص409).

في المقابل، رفض بعض مشايخ الحنفية وفقهاؤهم تولي وظيفة قاضي القضاة في العصر المملوكي تورعا وهيبة لمسؤوليتها، خاصة أنه قد ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أحاديث تُحذر من ولاية القضاء، وإن لم يكن من المستبعد أن رفض بعضهم كان بسبب ما يترتب على القبول من ضرورة الانصياع لأوامر السلاطين والأمراء(سماح بنت سعيد، 2010: ص149)، فجلال الدين التباني(ت793هـ/1390م) أخرج مصحفًا للسلطان الظاهر برقوق واستحلفه به أن يعتقه من أمر ولاية القضاء(ابن إياس: 1983، ص276)، كما امتنع أبو العباس أحمد(ت 872هـ/1467م) عن قبول تولي قضاء الحنفية(السيوطي، 1967

: ص475)، أما سعد الدين الديري الذي ترأس السادة الحنفية في زمانه فرفض ولاية قضائهم، ولم يقبل إلا بعد إلحاح الأتابك جقمق والسلطان يوسف بن برسباي، وبعد أن شرط عدة شروط(ابن حجر، 1988: ص161).

عيَّن قضاة القضاة الأحناف في العصر المملوكي **نوابهم** بموافقة السلطان، ولم يكن مسموحًا لهم بذلك حتى أوائل حكم المماليك؛ لأن قاضي القضاة الشافعي هو من كان يعينهم جميعًا، فلما عُين القضاة الأربعة أصبح لكل قاضي قضاة أن يعين نوابه وفق مذهبه(د. عبد المنعم ماجد، 1967م: ص99)، وقد بالغ بعض قضاة القضاة الأحناف في استنابة نواب عنهم، فضيَّق عليهم سلاطين المماليك، ويذكر ابن إياس أن السلطان المؤيد شيخ رسم سنة 818هـ/1415م لقاضي القضاة ناصر الدين ابن العديم بستة نواب فقط، واشترط عليه شروطًا كثيرة بعد أن أنكر عليه كثرة نوابه(ابن إياس، 1983: ص19-20)، وإمعانًا في التضييق أصدر سنة 819هـ/ 1416م قرارًا بعزل نوابه جميعًا، وبعد الوساطة أذن بأن يكون له من النواب ثمانية(ابن إياس، 1983 : ص26)، ثم زاد عدد النواب في عهد السلطان الأشرف برسباي(ت841هـ/ 1437م) سنة 835هـ/ 1431م إلى عشرة نواب(ابن تغري بردي، 1992: ص194-195)، ثم وصل عددهم في عهد السلطان الغوري إلى ثلاثين نائبًا، ولم يبد السلطان اعتراضًا(ابن إياس، 1983: ص352)، إلا أن هذا العدد تراجع مع قرب نهاية الدولة، ففي سنة 922هـ/ 1516م أصبح نواب قاضي الحنفية أربعة(ابن طولون، 1998: ص326).

قام بعض نواب الحكم الأحناف بمهام وظيفتهم، وأحسنوا السيرة، ومنهم القاضي ابن الفرات(الغزي، 1970: ص325) وكان فقيهًا محدثًا، باشر نيابة الحكم(الغزي، 1970: ص325)، والقاضي تاج الدين ابن نصر الله(ت 820هـ/1417م) الذي تولى العديد من الوظائف، وكان أحد نواب الحكم الحنفية المعتبرين(ابن تغري بردي، 1992: ص286)، وفي المقابل أساء بعض نواب الحكم الأحناف إلى المذهب خاصة، وإلى القضاء عامة، بما عرف عنهم من سوء السيرة، ومنهم ناصر الدين النبراوي الذي كان مدمنًا للخمر، مطعونًا عليه في شهادته، وقد وصل إلى نيابة الحكم بسبب صلته بأحد الأمراء(البقاعي، 1992:ص47)، وقد

تعرض بعض نواب الحكم الأحناف للسجن على يد سلاطين المماليك، فالسلطان الظاهر جقمق، سجن بعض نواب الحكم الأحناف، ومنهم: القاضي بدر الدين العيني، والقاضي قوام الدين العجمي، وقاضي بولاق شهاب الدين قرقماص، وكان سبب ذلك هو تسرع السلطان في أحكامه وقبوله بكلام حاشيته، إذ كان لا يتروى في أحكامه حتى يأتيه من يخبره بالحق(ابن تغري بردي، 1988: ص296-297).

عيَّن سلاطين المماليك **قضاة للعسكر** من الأحناف، فجلسوا بدار العدل عند جلوس السلطان للنظر في المظالم، فإذا رُفع للسلطان قضايا تتعلق بالعسكر، تحدث معهم فيها(ابن فضل الله العمري، 1988: ص161)، وقد تولى هذه الوظيفة من الأحناف صدر الدين أبو الربيع، والنعمان الحطيني، وعبد الوهاب الطرابلسي(ت 819هـ/1416م)وجمال الدين القيصري(ابن الفرات: 1936، ص60)، وسراج الدين الهندي(ابن حجر، 1988: ص288)، والأمير سودون الفقيه(ت803هـ/1401م)، والأمير فخر الدين الأشقر(ت791هـ/1388م) في عهد السلطان برقوق وكان صديقا له(ابن تغري بردي، 1988: ص415-416)، وكان شمس الدين بن الصائغ(ت 776هـ/1374م) أشهر من تولى هذه الوظيفة من الأحناف في العصر المملوكي(ابن حجر،1993: ص499-500).

كما عيَّن سلاطين المماليك كذلك **مفتين من الأحناف**(ابن كنان، 1991: ص143)، وجلس المفتون بدار العدل للنظر في المظالم والفتيا فيها، وممن ولي الإفتاء من الأحناف في مصر خلال العصر المملوكي شمس الدين ابن الصائغ، وركن الدين القرمي، وتقي الدين الجيتي، وزين الدين التفهني(ت 849هـ/1445م).

ثالثا: المحتسبون والنظار الأحناف:

لم يكن في مصر كلها قبل العصر المملوكي إلا محتسب واحد له الحق في تعيين نواب عنه في أنحاء البلاد(القلقشندي، 1922: ص487)، أما في العصر المملوكي فتعدد المحتسبون، إذ كان للقاهرة محتسب يتصرف في أمور حسبتها، وله نواب في الوجه البحري، وللفسطاط محتسب وله أن ينيب عنه في

الوجه القبلي، ولما أصبحت الإسكندرية ولاية خاصة سنة 767هـ/ 1365م خصص لها محتسب، لم يتعد اختصاصه المدينة وظواهرها(د. سهام أبو زيد، القاهرة 1986: ص88)، وقد اختير محتسبو مصر خلال العصر المملوكي من بين أصحاب المذاهب، فتنافسوا فيما بينهم على الوظيفة، وكان ممن تنافس عليها من الأحناف بدر الدين العيني(المقريزي: 1997، ص457).

اشتهر من محتسبي الأحناف في مصر خلال عصر المماليك صدر الدين العجمي(ت 833هـ/ 1429م)، وتولاها عدة مرات، في سنوات 815هـ/1412م، و822هـ/ 1419م، و824هـ/1421م(د. سهام أبو زيد، 1986: ص268-269)، وفي كل مرة قُوبل تعيينه بفرحة من العامة نظرًا لمعرفته وعفته(ابن حجر، 1994: ص191، 238). ومن الأحناف الذين تولوا الحسبة في مصر في العصر المملوكي بدر الدين العيني، وقد تولاها عدة مرات كذلك، كان أولها سنة 801هـ/1398م وعُزل في السنة نفسها، ثم تولاها مرات أخرى سنوات 803هـ/ 1400م، و819هـ/ 1416م، و844هـ/1440م، وكان آخرها سنة 847هـ/ 1443م(د.سهام أبو زيد، 1986: ص271،264)، وفي إحداها كان العيني خلفًا لصدر الدين العجمي، فحرص على أن يسترضيه(د.سهام أبو زيد، 1986: ص271،264)؛ فكان يقتسم معه راتبه اليومي ويعطيه دينارا ويكتفي هو بدينار حيث كان يتقاضى دينارين في اليوم (ابن حجر، 1994: ص275).

باشر بعض الأحناف **نظارة الجوالي** فحصَّلوا الجزية من أهل الذمة المدونة أسماؤهم في كشوف وسجلات(د.محمد أمين، 2006:ص128)، وصرفوها على العلماء والفقراء(ابن كنان، 1991: ص160)، وقد تولى هذه الوظيفة من الأحناف صدر الدين العجمي(ابن تغري بردي، 1971: ص212-213)، وبرهان الدين الديري(ت876هـ/1471م)، وأمين الآقصرآي(ابن إياس، 1983: ص107)، كما باشر بعضهم **نظارة الأحباس** فكانوا مسؤولين عن أموال الجوامع والمساجد والزوايا والمدارس(القلقشندي، 1983: ص38)، وقد باشر هذه الوظيفة بدر الدين العيني في عهد السلطان المؤيد شيخ(ابن تغري بردي، 1992: ص287)، وجمع بينها وبين القضاء والحسبة، ولم يجتمع ذلك لأحد قبله(السخاوي، 1966: ص434)، وتولاها أيضًا برهان الدين الديري في سلطنة الظاهر جقمق(السخاوي، 2005: ص7)، وعلاء الدين الغزي

سنة857هـ/1453م(ابن تغري بردي،1990 : ص428)، كما عُين بعضهم **ناظرًا للكسوة** فاختص بكل ما يتعلق بأمر الكعبة وكسوتها وأوقافها، وما يستعمل فيها من ذهب وحرير(ابن كنان، 1991: ص161)، ومن الأحناف الذين نالوا شرف هذه الوظيفة تاج الدين الغوري(ت820هـ/1419م)(ابن تغري بردي، 1992: ص286)، وشرف الدين التباني (ت827هـ/ 1423م) الذي كان وكيلا لبيت المال بمصر منذ سنة 815هـ/1412م وحتى وفاته سنة 827هـ/ 1423م(ابن حجر، 1994: ص89-90).

خاتمة:

تناولت الدراسة مكانة الأحناف في الدولة المملوكية ، والقضاة والمفتون الأحناف، والمحتسبون والنظار ، وقد تمخضت عن عدة نتائج منها: أن مكانة الأحناف في مصر خلال العصر المملوكي أصبحت مكانة مرموقة بعد تقسيم القضاء إلى المذاهب الأربعة، فبات لهم قضاة ونواب يحضرون مجالس الشورى ويحصلون على امتيازات مختلفة ويأتون في المرتبة الثانية بعد قضاة الشافعية، وقد نال الأحناف رعاية الأمراء والسلاطين الأحناف فوصلوهم وقربوهم واستشاروهم.

كما اتضح أيضا أن أمراء الأحناف في مصر خلال عصر المماليك باشروا كثيرا من الوظائف العسكرية، فمنهم من وصل إلى مرتبة نائب السلطان القائم مقامه، ومنهم من تولى نيابة الغيبة، وقيادة الجيش، وولاية بعض الولايات، والإستدارية، ومن ترقى إلى رأس نوبة الجمدارية أو ناب في القلعة.

تبين أيضا أن قضاة القضاة الأحناف في مصر خلال عصر المماليك وصل عدد ولايتهم إلى إحدى وخمسين ولاية، هذا إلى جانب نوابهم الذين تراوح عددهم بين أربعة وعشرة نواب، بالإضافة إلى قضاة العسكر، مما يعني زيادة عدد قضاة الأحناف في هذا العصر زيادة كبيرة عن غيره من العصور، وأن هؤلاء القضاة سيطروا على كثير من مفاصل الدولة المملوكية، وقد تنوعت طرق اختيار قاضي قضاتهم، فتمت عن طريق العلاقات الودية مع السلاطين أحيانًا، أو عن طريق البذل والبرطلة أحيانا أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن وظائف الأحناف في الدولة المملوكية بمصر لم تقتصر على القضاء، فقد تولى كثيرون منهم الحسبة، كما باشر بعضهم نظارة بعض الأعمال في الدولة كالجوالي والأحباس والكسوة، وكان صدر الدين العجمي وبدر الدين العيني أشهر محتسبي الأحناف في الدولة المملوكية.

المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1- ابن إياس: (محمد بن أحمد بن إياس المصري، ت930هـ/1510م): بدائع الزهور فى وقائع الدهور: تحقيق: محمد مصطفى زياده،الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1983.

2- ابن الأخوة: (محمد بن محمد بن أحمد القرشى، ت 729هـ/1329م):معالم القربة فى أحكام الحسبة (تحقيق: محمد محمود شعبان- صديق المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976م)

3- ابن بطوطة: (شمس الدين أبى عبدالله محمد بن عبدالله الطنجى، ت 779هـ/1377م): تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (تحقيق: عبد الهادى التازي، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1997م)

4- البقاعي: (إبراهيم بن عمر البقاعى، ت 885هـ/1480م): إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق: محمد سالم العوفي – د.م 1992م.

5- ابن تغري بردي: (جمال الدين أبو المحاسن يوسف، ت 874هـ/1469م):النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت 1992.

6- .....حوادث الدهور(تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، سلسلة عالم الكتب، القاهرة 1990)

7- ابن الحنائي :(علاء الدين على بن أمر الله الحميدى، ت 979هـ/1572م) طبقات الحنفية (تحقيق: محى هلال، مطبعة ديوان الوقف السنى، بغداد 2005) ج3، ص50.

8- ابن حجر العسقلانى: (شهاب الدين أحمد بن محمد، ت852هـ/1448م): رفع الاصر عن قضاة مصر, تحقيق: على محمد عمر، ط1، مكتبة الخانجى- القاهرة 1988.

9- .....الدررالكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، دارالجيل- بيروت 1993.

10 - ابن دقماق: (إبراهيم بن محمد بن إيدمر العلائى، ت 809هـ/1406م): الجوهر الثمين فى سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق: سعيد عاشور، جامعة أم القرى- مكة 1982.

11- السخاوي: (محمد بن عبد الرحمن بن محمد، ت902هـ/1496م) التبر المسبوك فى ذيل السلوك، ج3، تحقيق: لبيبة إبراهيم- نجوى مصطفى، دار الكتب المصرية، القاهرة 2005م.

12- ----- الذيل على رفع الأصر، تحقيق: جودة هلال ومحمد صبيح، مراجعة: علي البجاوى، الدار المصرية للتأليف، القاهرة 1966.

13------ الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع ، دار الجيل – بيروت 1992.

14- السيوطى: (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ/1505م): نظم العقيان ، حرره:فيليب حتى، المكتبة العلمية – بيروت 1927.

15----- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم – د.م1967.

16------- بغية الوعاة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت د.ت)

17- ابن الشحنة: (أبو الوليد أحمد بن محمد الحلبى، ت882هـ/1477م) :لسان الحكام فى معرفة الأحكام،تحقيق:طه عبد الرؤوف، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة 2013

18- الشوكاني: (محمد بن على بن محمد، ت1250هـ/1834م): نيل الأوطار، ج8، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث – القاهرة 1993م.

19- الصفدي : أعيان العصر وأعوان العصر، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر- دمشق 1998.

20- ابن الصيرفي: (علي بن داود، ت900هـ/1494م): نزهة النفوس والأبدان، ج 2، تحقيق: حسن حبشى، دار الكتب المصرية- القاهرة 1971.

21- -------: إنباء الهصر بأبناء العصر (تحقيق:حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2002م)

22- ابن طولون: (شمس الدين محمد بن علي، ت953هـ/1546م): مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت 1998م.

23- ابن العماد الحنبلي: (الإمام شهاب الدين أبى الفلاح عبد الحى الدمشقى، ت1089هـ/1678م): شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، تحقيق: محمود الأرناؤوط،، دار ابن كثير- بيروت 1986م

24- العمرى: (شهاب الدين ابن فضل الله ت749هـ/1348م)التعريف بالمصطلح الشريف (تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت1988)

25- ابن الفرات: (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم، ت 807هـ/1405م):تاريخ ابن الفرات مج9،ج1، تحقيق: قسطنطين رزيق، المطبعة الأميركانية - بيروت 1936.

26- الفيروزآبادى: (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت 817هـ/1414م):القاموس المحيط (مكتبة تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت 2005م

27- القرشي: (محى الدين أبى محمد عبد القادر القرشى الحنفى، ت 775هـ/1373م) :الجواهر المضية فى طبقات الحنفية، تحقيق:عبد الفتاح الحلو، ط2، دار هجر - الجيزه 1993م.

28- القلقشندى : (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن على، ت 821هـ/1418م): صبح الأعشى فى صناعة الأنشا، ج4، دار الكتب المصرية – القاهرة 1922.

29- ابن كثير: (عماد الدين أبى الفداء إسماعيل القرشى، ت 774هـ/1372م):البداية والنهاية ، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركى، دار هجر- الجيزة 1998.

30- ابن كنان: (محمد بن عيسى، ت 1153هـ/1740م): حدائق الياسمين فى ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس صباغ، دار النفائس، بيروت 1991م.

31- اللكنوي: (محمد عبد الحي بن محمد أبو الحسنات، ت1304هـ/1886م): الفوائد البهية فى تراجم الحنفية، تحقيق: محمد بدر الدين النعسانى، مطبعة السعادة- القاهرة 1324هـ/1906م.

32- الماوردي: (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، ت450هـ/1058م) الأحكام السلطانية والولايات الدينية (تحقيق: أحمد مبارك، دار ابن قتيبة، الكويت 1989م) ص315.

33- المقريزى: (تقى الدين أحمد بن على، ت 845هـ/1441م) : المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والاثار، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 2004.

34- ------- السلوك لمعرفة دول الملوك, تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت 1997م

35- ابن نجيم الحنفي: (زين العابدين بن إبراهيم بن محمد، ت970هـ/1562م) : الرسائل الزينية(تحقيق: محمد أحمد سراج، علي جمعة، دار السلام، القاهرة 1999م)

36- النسائى: (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، ت 303هـ/915م):السنن الكبرى (حققه وأخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت 2001) ج5، ص398

37- النعيمى:(عبد القادر بن محمد الدمشقى، ت978هـ/1570م) : الدارس في تاريخ المدارس، ج 1، دار الكتب العلمية – بيروت 1990.

ثانيا – المراجع:

1- د. أحمد عبد الرازق: البذل والبرطلة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979م)

2- د.حسن البطاوي: أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث – الجيزة 2007م.

3- د.سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي فى مصر والشام، دار النهضة العربية – القاهرة 1965

4-----المجتمع المصري في العصر المملوكي، دار النهضة العربية – القاهرة 1992م.

5 – د.قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين المماليك(التاريخ السياسى والاجتماعى)،عين للدراسات والبحوث – الجيزه 1998.

6 – د. عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك(القاهرة 1967م) .

7- محمد الششتاوي: ميادين القاهرة (دار الآفاق العربية، القاهرة 1999م).

8- د.محمد أمين: الأوقاف(دار النهضة العربية، القاهرة 1980م).

9- محمد البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983م

ثالثا- الدوريات العلمية:

1- جابر سلامة: قاضي القضاة فى مصر على عصر الأيوبيين والمماليك، مجلة كلية الآداب – جامعة الاسكندرية 1983.

2- د.ليلى عبد الجواد: ظاهرة تعاطي الحشـــيش ومكافحتها (مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، العدد 16، مارس 2008م).

رابعا: **الرسائل العلمية:**

1- حماده محمد حســـين: المذاهب والفرق الدينية(رســـالة ماجســـتير، كلية دار العلوم، جامعة المنيا 2006م)

2- خالد الحريري: قاضـي القضـاة ودوره في دولة المماليك البحرية، رسـالة ماجسـتير غير منشـوره، كلية الآداب – جامعة دمشق 2012م.

3 – سـماح بنت سـعيد: الأثر السـياسـي والدور الإصـلاحى للعلماء فى مصـر فى عصـر سـلاطين المماليك، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى، مكة 2010.

The Religious Functions of the Hanafis in Egypt in the Mamluk Era (648-923 AH / 1250-1517 CE(

Muhammad Muhammed Maghawri Muhammad

Research Affairs and Student Education Specialist
Faculty of womens - Ain Shams University

Supervisied by

Amal Muhammad Hassan
Assistant Professor of Islamic History- Faculty of womens, Ain Shams University

Safa Ali Muhammad
teacher of Islamic history - Faculty of womens, Ain Shams University

Sherine Shalaby Al-Ashmawi
teacher of Islamic history - Faculty of womens, Ain Shams University

Abstract:

This research aims to monitor the religious functions that the Hanafis assumed in Egypt in the era of the Mamluk Sultans, because this would highlight the position the Hanafis reached in this era, and to reveal the role they played in Egypt during the Mamluk era, and to reflect the image of sectarian activity in this era.

The research dealt with the functions of the Hanafis in the Mamluk state in Egypt, the most important of which was the judiciary, as the Hanafite judges controlled many of the joints of the Mamluk state..

These jobs were not limited to the judiciary, but included the calculation. Some of them also undertook the fieldwork for some work in the state, such as the jawali, the habas, and the keswa.

Key words: the Hanafis - jobs – Judges